مراجعة التحقيقات في قضية بيرناردو

ملخص

تقرير حضرة القاضي أرشي كامبل

تموز/يوليو 1996

الاختصاصات

بناءً على توصية الموقعين أدناه، يأمر نائب الحاكم، وبعد الحصول على مشورة وموافقة المجلس التنفيذي، في 13 كانون الأول/ديسمبر 1995، بما يلي:

حيث تقرر أنه من المستحسن تعيين شخص، بناءً لأمر من المجلس، لمراجعة مختلف جوانب التحقيقات التي أدت إلى توجيه تهم ضد بول برناردو؛

وحيث أنه من المرغوب فيه تحديد الاختصاصات لمثل هذه المراجعة في أمر يصدر في المجلس؛

بناءً عليه، تقرر أن يتم تعيين حضرة القاضي أرشي جي كامبل لإجراء مثل هذه المراجعة؛

على أن تشمل اختصاصات السيد كامبل ما يلي:

1. مراجعة دور فرقة عمل الشريط الأخضر (Green Ribbon) وتحقيقاتها في وفاة الضحايا، كما والتحقيق الذي أجرته دائرة شرطة تورونتو في الاعتداءات الجنسية في سكاربورو؛

2. مراجعة مشاركة مركز علوم الطب الشرعي وتحليل العيّنات المقدمة لاختبار الحمض النووي في ما يتعلق بالاعتداءات الجنسية في سكاربورو؛

3. مراجعة المسائل المتعلقة بعمليات التشريح التي أجريت على تامي هومولكا وتحقيق الشرطة والطبيب الشرعي في وفاتها؛

4. مراجعة دور حكومة المقاطعة في توفير التمويل لفرقة عمل الشريط الأخضر؛

5. تقديم تقرير خطي إلى النائب العام ووزير الخدمات الإصلاحية بحلول 31 آذار / مارس 1996، يحدد المسائل والسياسات أو الإجراءات الموصى بها التي من شأنها تحسين استجابات الشرطة ومركز علوم الطب الشرعي ومكتب الطبيب الشرعي للتعامل بفعالية وكفاءة مع الجرائم ذات الطبيعة التي تم التحقيق فيها.

وأن تشمل مراجعة القاضي كامبل، مراجعة التقارير الداخلية الصادرة عن الوكالات المعنية ومراجعة إضافية للوكالات المعنية، إذا دعت الحاجة.

وأنه يتعيّن على جميع الوزارات والمجالس والوكالات واللجان الحكومية مساعدة القاضي كامبل إلى أقصى حد حتى يتمكّن من إجراء مراجعته، وأن يكون لديه صلاحية تعيين، مع مراعاة سياسات وإجراءات الوزارة والحكومة المتعلقة باستخدام الخدمات الاستشارية، المحامين والمحققين والمستشارين الفنيين الخبراء وموظفي البحث وغيرهم من الموظفين كما يراه مناسبًا مقابل أجور وتعويضات يجب أن توافق عليها وزارة النائب العام والخدمات الإصلاحية بحيث يمكن إعداد تقرير كامل وشامل وتقديمه إلى النائب العام ووزير الخدمات الإصلاحية.

موصى به من قبل
آر دبليو رونسيمان R.W. Runciman
النائب العام و
وزير الخدمات الإصلاحية

موافق عليه من قبل آر دبليو رونسيمان، رئيس مجلس الوزراء

تمت الموافقة وإصدار الأمر في 13 كانون الأول/ديسمبر 1995
إتش إن آر جاكمان H.N.R. Jackman
نائب الحاكم

مقدمة

بين أيار/مايو 1987 وكانون الأول/ديسمبر 1992، قام بول برناردو باغتصاب أو الاعتداء الجنسي على ما لا يقل عن ثماني عشرة امرأة في سكاربورو وبيل وسانت كاثرينز وقتل ثلاث نساء في سانت كاثرينز وبرلنغتون.

يُعتبر بول برناردو نوعًا فريدًا من المجرمين، فهو مغتصب وقاتل متسلسل سادي وحازم ومنظم ومتنقل، يجسّد قدرة هؤلاء المجرمين على الاعتداء في أي مجتمع في أونتاريو. يُظهر التاريخ المأساوي لهذه القضية، وقضايا مماثلة من بلدان أخرى، أن هؤلاء المجرمين يشكلون تحديًا فريدًا لقدرة التحقيق المنهجية لوكالات إنفاذ القانون المحلية في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا. وتثبت قضية برناردو أن أونتاريو ليست استثناءً.

هذه مراجعة للعمل الذي قامت به وكالات إنفاذ القانون والطب الشرعي المحلية والإقليمية خلال التحقيقات في قضية برناردو.

كان لقضية برناردو، مثل كل تحقيق مماثل، نصيبها من الخطأ البشري. لكن الأمر لا يتعلق بخطأ بشري أو خلل على صعيد التفاني أو مهارة التحقيق، إنما بإخفاق نظامي.

من السهل، مع العلم الآن أن برناردو كان المغتصب والقاتل، أن نسأل لماذا لم يتم التعرف على حقيقته من قبل. لكن السؤال نفسه والمشاكل نفسها نشأت في العديد من المآسي المماثلة الأخرى في بلدان أخرى.

إن كل قضية قاتل متسلسل مشتركة بين الولايات القضائية، بما في ذلك ساتكليف Sutcliffe (السفاح في يوركشاير) وبلاك Black (قاتل الأطفال العابر للحدود) في إنجلترا، وتيد باندي Ted Bundy وقاتل Green River في الولايات المتحدة و كليفورد أولسن Clifford Olsen في كندا، تنطوي تقريبًا على نفس المشاكل وتثير نفس الأسئلة. ودائمًا يتبين أن الإجابة هي نفسها والمشاكل هي نفسها والإخفاقات النظامية هي نفسها.

ما نحتاجه هو نظام لإدارة القضايا للتحقيقات الكبيرة والمشتركة بين عدة ولايات قضائية في جرائم المجرمين المتسلسلين، وهو نظام يصحح العيوب التي أظهرتها هذه القضية والعديد من القضايا المماثلة. هناك حاجة إلى نظام إدارة القضايا يقوم على التعاون، وليس التنافس، بين وكالات إنفاذ القانون. هناك حاجة إلى نظام لإدارة القضايا يعتمد على التدريب المتخصص والتعرّف المبكر على الجرائم المرتبطة والتنسيق بين موارد الطب الشرعي المتعدد الاختصاصات، وبعض الآليات البسيطة لضمان الإدارة الموّحدة والمساءلة والتنسيق عندما يعبر المجرمون المتسلسلون حدود الشرطة.

كانت هناك أوقات خلال التحقيقات المنفصلة في جرائم الاغتصاب في سكاربورو وجرائم الاغتصاب والقتل في سانت كاثرين ربما كانت فيها قوات الشرطة المختلفة تعمل في بلدان مختلفة. كما قال أحد محققي المترو عن الطريقة التي بدا بها مغتصب سكاربورو في عام 1992، قبل تحديد هوية برناردو:

"هذا الشاب أفضل مما كنا نظن، أو أنه تم تهميشه".

بسبب نقاط الضعف النظامية وعدم قدرة وكالات إنفاذ القانون المختلفة على تجميع معلوماتها والتعاون بشكل فعّال، تم إهمال برناردو.

تُظهر قضية برناردو أن الدافع ومهارة التحقيق والتفاني ليست كافية. يمكن هزيمة عمل المحققين والمشرفين وعلماء الطب الشرعي الأكثر تفانيًا ومهارة وحماسًا بسبب الافتقار إلى الأنظمة الفعالة لإدارة القضايا وعدم وجود أنظمة لضمان التواصل والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون.

تم تحديد بعض نقاط الضعف النظامية وتصحيحها في أونتاريو من خلال التغييرات في إجراءات التحقيق والتقدم في تطبيق علم الطب الشرعي. تتطلب نقاط الضعف النظامية الأخرى التصحيح بشكل عاجل من أجل الوقاية من التكرار المأساوي للمشاكل التي نشأت في التحقيقات في قضية برناردو.

تتمتع وكالات إنفاذ القانون الحالية في أونتاريو بالقدرة الأساسية على الاستجابة بفعالية لقضية أخرى مثل هذه، ولكن فقط إذا تمّ تعزيز بعض مكوّنات تلك الوكالات وفقط إذا تم وضع أنظمة لتنسيق وإدارة عمل مختلفة الوكالات.

يجب أن يكون هناك اعتراف عام بأن هذه المشاكل ليست مجرد مشاكل للشرطة وبوكالات إنفاذ القانون. إنها مشاكل للمجتمع ككل. إن الالتزام بتصحيحها ضروري لعد حدوث قضية أخرى مماثلة.

ملخّص

الفصل 1: مقدمة

كان لقضية برناردو، مثل كل تحقيق مماثل، نصيبها من الخطأ البشري. لكن الأمر لا يتعلق بخطأ بشري أو خلل على صعيد التفاني أو مهارة التحقيق، إنما بإخفاق نظامي.

من السهل بعد فوات الأوان، مع العلم الآن أن برناردو كان المغتصب والقاتل، أن نسأل لماذا لم يتم التعرف على حقيقته من قبل. لكن السؤال نفسه والمشاكل نفسها نشأت في العديد من المآسي المماثلة في بلدان أخرى، لأن المجرمين المتسلسلين يشكلون تحديًا فريدًا لجميع وكالات إنفاذ القانون.

ما نحتاجه هو نظام لإدارة القضايا للتحقيقات الكبيرة والمشتركة بين عدة ولايات قضائية في جرائم المجرمين المتسلسلين، وهو نظام يصحح العيوب التي أظهرتها هذه القضية والعديد من القضايا المماثلة. هناك حاجة إلى نظام إدارة القضايا يقوم على التعاون، وليس التنافس، بين وكالات إنفاذ القانون. هناك حاجة إلى نظام لإدارة القضايا يعتمد على التدريب المتخصص والتعرّف المبكر على الجرائم المرتبطة والتنسيق بين موارد الطب الشرعي المتعدد الاختصاصات، وبعض الآليات البسيطة لضمان الإدارة الموّحدة والمساءلة والتنسيق عندما يعبر المجرمون المتسلسلون حدود الشرطة.

كانت هناك أوقات خلال التحقيقات المنفصلة في جرائم الاغتصاب في سكاربورو وجرائم الاغتصاب والقتل في سانت كاثرين ربما كانت فيها قوات الشرطة المختلفة تعمل في بلدان مختلفة.

بسبب نقاط الضعف النظامية وعدم قدرة وكالات إنفاذ القانون المختلفة على تجميع معلوماتها والتعاون بشكل فعّال، تم إهمال برناردو من خلال الثغرات.

تُظهر قضية برناردو أن الدافع ومهارة التحقيق والتفاني ليست كافية. يمكن هزيمة عمل المحققين والمشرفين وعلماء الطب الشرعي الأكثر تفانيًا ومهارة وحماسًا بسبب الافتقار إلى الأنظمة الفعالة لإدارة قضايا وعدم وجود أنظمة لضمان التواصل والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون.

تم تحديد بعض نقاط الضعف النظامية وتصحيحها في أونتاريو من خلال التغييرات في إجراءات التحقيق والتقدم في تطبيق علم الطب الشرعي. تتطلب نقاط الضعف النظامية الأخرى التصحيح بشكل عاجل من أجل الوقاية من التكرار المأساوي للمشاكل التي نشأت في التحقيقات في قضية برناردو.

تتمتع وكالات إنفاذ القانون الحالية في أونتاريو بالقدرة الأساسية على الاستجابة بفعالية لقضية أخرى مثل هذه، ولكن فقط إذا تمّ تعزيز بعض مكوّنات تلك الوكالات وفقط إذا تم وضع أنظمة لتنسيق وإدارة عمل مختلفة الوكالات.

الفصل 2: تحقيق شرطة مدينة تورنتو

تم إجراء تحقيقات ممتازة من قبل دائرة شرطة مدينة تورنتو خلال تحقيقات الاغتصاب في سكاربورو. كانت الصعوبات التي واجهها المحققون هائلة. كان العثور على المغتصب مثل العثور على إبرة في كومة قش. كانت هناك الآلاف من التلميحات حول المشتبه بهم والتي بدت واعدة جدًا، لدرجة أنها استحوذت على قدر كبير جداً من اهتمام وموارد التحقيق.

لم يكن هناك نقص في العمل الجاد والتفاني وفي مهارات التحقيق من قبل المسؤولين. كانت استراتيجيات التحقيق سليمة ولكن التحقيق أعاقه نقاط ضعف نظامية. لم يكن هناك أي شخص واحد مسؤول في البداية وحتى تولى رئيس الشرطة وولف القضية، لم يكن هناك سوى القليل من الاستمرارية في المحققين.

وكان من الواضح غياب أي نظام يقوم بموجبه كبار المسؤولين بمراقبة التحقيق ومتابعته ووضع جدول زمني وضمان الالتزام به. على الرغم من أن عملية إرسال الحمض النووي اختفت، لم يدق ناقوس الخطر، حتى عندما تم إرجاعه دون اختبار من قبل مركز علوم الطب الشرعي بسبب عدم وجود نظام مراقبة أو إشراف لضمان المتابعة مع مركز علوم الطب الشرعي وتنسيق عالي المستوى عند الضرورة.

لم يكن هناك نظام معلومات لضمان أن جميع التلميحات التي تم الحصول عليها حول أحد المشتبهين به قد تم جمعها ومتابعتها عند الاقتضاء. تم تجاهل تقرير ماكنيف لأكثر من عامين ونصف. من المحبط أن يختفي تقرير من مسؤول متمرّس على هذا النحو. حتى بعد أن بدأت التلميحات الأخرى حول برناردو تظهر، لم يتم تجميعها معًا. كانت مبعثرة في جميع أنحاء الملفات ودفاتر الفهرسة والمجلدات وأدراج المكاتب في عملية مدفوعة بالورق وصفها أحد المحققين بأنها كابوس. إن تلميح سميرنيس الأخيرة حول برناردو، وهو التلميح الثالث غير المرتبط حول نفس المشتبه فيه، تمّت متابعته فقط بسبب إصرار المتصل لأنه لم يكن هناك نظام يظهر على الفور أنه كان التلميح الثالثة المنفصل حول نفس المشتبه به. لم يكن هناك نظام منظّم متسق لتصنيف المشتبه فيهم واستبعادهم.

تظهر المشاكل التي نشأت من عدم وجود نظام لإدارة القضايا أن الدافع ومهارات التحقيق والتفاني ليست كافية. يمكن هزيمة عمل المحققين والمشرفين الأكثر تفانيًا ومهارة وحماسًا بسبب عدم وجود نظام فعّال لإدارة القضايا.

كان التواصل بين قوات الشرطة غير كاف. في ذلك الوقت، لم يكن هناك نظام آلي لربط الجرائم ViCLAS، لم يكن هناك حتى أي نظام لضمان أن إنذار المنطقة حول جريمة الاغتصاب في جزيرة هينلي قد تمّ النظر فيه من قبل محققي المترو، وهو إنذار منطقة كان من شأنه أن يوحي بقوة لأي محقق متمرّس أن مغتصب سكاربورو كان يقوم بجرائم في سانت كاثرينز. لم يكن هناك نظام لجمع هذه المعلومات وربطها مع حقيقة أن برناردو، وهو أحد المتهمين في الاغتصاب في سكاربورو، قد انتقل إلى مسافة ضمن ميل واحد من مكان جريمة الاغتصاب المشابهة بشكل لافت للنظر في جزيرة هينلي. لم يكن هناك نظام لإدراك أن مغتصب سكاربورو كان لا يزال يقوم بجرائمه في الجوار تقريبًا. لم يكن هناك نظام لضمان الاتصال الكامل بين Metro وفرقة عمل الشريط الأخضر عندما استفسرت فرقة عمل الشريط الأخضر عن برناردو كمشتبه به في الاغتصاب في سكاربورو. في ما يتعلق ببرناردو، ربما كانت قوة المترو وفرقة عمل الشريط الأخضر تعملان في بلدان مختلفة.

إن مطاردة مشتبه به انطلاقًا من مراقبة في 25 أيار/مايو 1988، يُعتقد الآن أنه كان برناردو، والاغتصاب الذي قام به برناردو بعد أربعة أيام في ميسيسوجا يشير إلى أن المجرمين المتسلسلين سينقلون قاعدة جرائمهم لتجنب تشديد طوق الشرطة.

عندما توقفت عمليات الاغتصاب في سكاربورو، انتهى التحقيق ووضعته المترو على الرف بسبب تنافس عبء العمل الناتج عن اعتداءات جنسية أخرى حدثت مؤخرًا. لم يكن هناك نظام إقليمي معمول به لمعرفة أن المجرمين المتسللين متنقلون، ولضمان استمرار التحقيق بقوة بعد أن لم تعد الشرطة المحلية تعتبره أولوية. لم يكن هناك نظام معمول به للتعرف على مصلحة عامة أوسع في تعقب المجرم، على نطاق أوسع من مصلحة مكلّفي المترو ولكن على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لسكان المجتمعات الأخرى المعرضة للخطر من المجرم المتسلسل المتنقل.

عندما توقّف برناردو عن المطاردة والاغتصاب في تورنتو وبدأ في المطاردة والاغتصاب والقتل في سانت كاثرينز وبرلنغتون، كان بوسعه الانتقال الى بلد آخر للانطلاق في بداية جديدة.

الفصل 3: مركز علوم الطب الشرعي

تم تقديم عينات برناردو إلى مركز علوم الطب الشرعي في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1990 لإجراء فحوصات الأمصال التقليدية، وإذا كانت فحوصات الأمصال صحيحةً، لإجراء فحص الحمض النووي. أظهرت نتائج الأمصال في 13 كانون الأول/ديسمبر 1990 أن الأمصال الخاصة به كانت صحيحةً لإجراء فحص الحمض النووي. وهكذا في 13 كانون الأول/ديسمبر 1990، تلقى مركز علوم الطب الشرعي طلبًا خطيًا من المترو لإخضاع عينة برناردو لفحص الحمض النووي.

على الرغم من هذا الطلب لإجراء فحص الحمض النووي، النافذ في 13 كانون الأول/ديسمبر 1990، لم يتم الحصول على نتائج الفحص الخاص ببرناردو حتى 1 شباط/فبراير 1993.

يبدو أن عملية تقديم الحمض النووي لبرناردو اختفت في نهاية عام 1990.

كان التأخير الإجمالي بين 13 كانون الأول/ديسمبر 1990 والأول من شباط/فبراير 1993 أكثر من 25 شهرًا ونصف الشهر. لو تم إيلاء عينات الخمس المشتبه بها، بما في ذلك عينات برناردو الأولوية القصوى في 13 كانون الأول/ديسمبر 1990، لكان من الممكن العثور على تطابق الحمض النووي لبرناردو في أوائل كانون الثاني/يناير 1991.

أدى فحص مركز علوم الطب الشرعي لعينة الحمض النووي لبرناردو في الاول من شباط/ فبراير 1993 إلى اعتقاله ومنعه من الاغتصاب أو القتل مرة أخرى.

إن العكس المأساوي لهذه الحقيقة هو أن برناردو، خلال فترة الـ 25 شهرًا ونصف الشهر حيث كان الحمض النووي الخاص به في انتظار الاختبار، اغتصب أربع شابات واغتصب وعذّب وقتل اثنتين أخريين. بعد فوات الأوان، من الواضح أنه كان من الممكن منع عمليات الاغتصاب والقتل هذه لو تمّ اختبار عينة الحمض النووي لبرناردو من قبل مركز علوم الطب الشرعي ضمن 30 أو حتى 90 يومًا من اختبار الأمصال في 13 كانون الأول/ديسمبر 1990.

كان السبب الأساسي للتأخير هو القدرة المحدودة لمختبر الحمض النووي خلال فترة بدايته لإجراء اختبارات الحمض النووي لتعدد شكل طول جزء الحصر (RFLP) الكثيفة العمالة والتي تستغرق وقتًا طويلاً، في الوقت المناسب في ظلل عبء العمل الكبير. وتفاقم ذلك بسبب عدم وجود أي نظام إشرافي داخل قسم شرطة المترو لضمان رصد القضية ومتابعتها بقوة على مستوى أعلى، وبسبب مشاكل التواصل بين مركز علوم الطب الشرعي وشرطة تورنتو وداخل مركز علوم الطب الشرعي بحد ذاته.

في قلب المأساة كان هناك إخفاق نظامي. لم يكن هناك نظام لمعرفة أن مغتصب سكاربورو كان سيقتل شخصًا ما ولإعطاء القضية مستوى عالٍ من التنسيق بين جميع الوكالات المشاركة في التحقيق. بالنسبة لشرطة المترو ولمركز علوم الطب الشرعي كان العمل كالمعتاد. لم يكن لدى لأشخاص الذين كانوا يعملون في القضية اي تفويض أو توجيه لوضع كل شيء آخر جانبًا وإيقاف مغتصب سكاربورو قبل أن يقتل أحداً. بعد أن توقّف عن الاغتصاب في تورنتو، أصبح بطبيعة الحال أولوية أقل في تورنتو. لم يكن هناك نظام لمعرفة أن مجرمًا متسلسلاً مثل برناردو لا يمثل مشكلة لتورنتو فحسب، بل يمثل أيضًا مشكلة لأي مجتمع آخر قد ينتقل إليه عندما تصبح الأمور خطيرة بالنسبة له في مكان إقامته الأصلي.
لم يكن هناك نظام للاعتراف بالمصلحة العامة على نطاق أوسع في ظل التخوف من معتد جنسي متسلسل، بما يتجاوز المصالح الضيّقة لمجتمع معيّن.

كان من المعروف أن المجرمين المتسلسلين لا يتوقفون عادة إلا إذا ماتوا أو تمّ اعتقالهم.

ومع ذلك، لم يكن هناك نظام قائم لوضع هذه القضية في أعلى قائمة الأولويات أو لوضعها قبل قضايا الاعتداء الجنسي والقتل الخطيرة الأخرى. لم يكن هناك نظام لإدارة القضايا في شرطة المترو للإشراف على هذه القضية القديمة ودفعها إلى الأمام بقوة. لم يكن هناك تنسيق استراتيجي لعمل الوكالات المختلفة المشاركة في التحقيق. لم يتحمل أحد مسؤولية دفع اختبار الحمض النووي لبرناردو قدمًا لأنه لم يكن هناك نظام لتحديد الأولويات والمضي قدمًا بشكل عاجل في التحقيق في جرائم هذا المجرم المتسلسل المتنقل المتصاعد العنيف.

لتلبية عبء العمل الإضافي الناجم عن تعديلات القانون الجنائي ولتقليل التأخير في فحص الحمض النووي إلى فترة زمنية معقولة ضمن 30 يومًا، هناك حاجة ماسة إلى أموال إضافية لمركز علوم الطب الشرعي.

إن الإعلان الأخير عن توسيع قدرة اختبار مركز علوم الطب الشرعي، من 26 عالماً إلى 52 عالماً، وزيادة قدرة الاختبار من

400 قضية في السنة إلى ألفي قضية في السنوات القليلة المقبلة، هو أمر مشجّع ويظهر اعترافًا مرحبّ به بأن تحظى السلامة العامة بأولوية عالية حتى في أوقات القيود المالية.

من وجهة نظر مالية، توضح قضية برناردو أن التأخيرات في فحص الحمض النووي يمكن أن يكلّف ملايين الدولارات في التحقيق في الجرائم التي كان يمكن منعها عن طريق فحص الحمض النووي في الوقت المناسب. مرة أخرى ومن وجهة نظر مالية، هناك مجموعة من القوانين سريعة التطوّر حول المسؤولية القانونية المحتملة للحكومة عن عدم توفير معيار معقول من الحماية العامة، وهو مجال مسؤولية قد يكون مكلفًا للغاية بالنسبة للحكومة إذا لم يتم الوفاء بالمعايير المعقولة.

والأهم من ذلك، أن قضية برناردو تظهر أن التأخير في فحص الحمض النووي يمكن أن يعرّض السلامة الشخصية للخطر ويودي بحياة أشخاص. وأي إحجام عن الاستمرار في إنفاق الأموال العامة اللازمة للحفاظ على فترة زمنية معقولة لإجراء فحوصات الحمض النووي يجب أن يفسح المجال للنظر في التكلفة المالية والبشرية لعدم القيام بذلك. إن التوسع المخطط لمختبر الحمض النووي في مركز علوم الطب الشرعي يبيّن أنه تمّ الاعتراف بذلك الآن.

سيكون من الصعب على الحكومة الاستمرار في تخصيص الأموال اللازمة لتحقيق والحفاظ على فترة الـ30 يومًا المعقولة لإجراء فحص الحمض النووي. لكن قضية برناردو، من حيث التزام الحكومة بتوفير معيار معقول للحماية العامة، توضح أن الجمهور سيظل معرضًا لخطر متزايد غير ضروري من مجرمين متسلسلين عنيفين ما لم يتم الحفاظ على معيار الفترة المعقول لإنجاز اختبار الحمض النووي.

الفصل 4: القتل السري لتامي هوملكا

كان من غير المناسب للطبيب الشرعي، الدكتور روسلوسكي، أن يقدم تقريرًا نهائيًا يوضح الوفاة لأسباب طبيعية بينما كان هناك حرق دراماتيكي وغير مفسر من الدرجة الثانية على وجه تامي، ومن غير المناسب الإبلاغ عن وفاتها لأسباب طبيعية بينما لم يكن يعرف كيف ماتت، وكان من غير المناسب أن يذكر الربو كسبب للوفاة بينما لم يكن لديه دليل على أن الربو تسبب في وفاتها بأي شكل من الأشكال.

قيل كل هذا بعد 20 سنة وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور روسلوسكي، بصرف النظر عن الأخطاء المذكورة أعلاه، أدى واجباته بضمير حي وبذل قدرًا كبيرًا من الجهد في التحقيق. كان من المقبول في ذلك الوقت للطبيب الشرعي أن يذكر شفط القيء كسبب للوفاة، ولكن تم تغيير هذه الممارسة ولم يعد مكتب الطبيب الشرعي يقبل اعتبار شفط القيء كسبب للوفاة دون تقديم تفسير جيد للسبب الأساسي.

لا أستطيع أن أقول أنه كان هناك أي خرق لواجب من قبل مسؤولي دائرة شرطة نياجرا الإقليمية (NRPS) لكن من الواضح أنه كان هناك تواصل سيء بين ويكس وميتشل ولم يبلغ يقوم ويتس بالإفصاح عن كل شكوكه إلى ميتشل. من الواضح أيضًا أنه كان هناك تناقضًا كبيرًا بين الانتظار لمدة 15 إلى 20 دقيقة قبل مكالمة 911 التي وصفها برناردو لسائقي سيارات الإسعاف والانتظار لمدة 2-3 دقائق التي وصفها لميتشل، وهو تناقض كبير لم يحقق فيه ميتشل على الرغم من أنه علم أن هناك شكوك حول التأخير. لقد قبل تفسير برناردو للتناقض بسهولة شديدة، دون التحقق من المصادر المتاحة بسهولة للمعلومات الموثوقة للغاية التي كانت ستتعارض بشكل صارخ مع برناردو.

لو تمت متابعة شكوك ويكس الخاصة أو تناقض برناردو حول مكالمة 911، لكان قد تم إجراء المزيد من الاستجواب لبرناردو وهوملكا على الرغم من أنه من التكهنات الإشارة إلى أن توجيه المزيد من الأسئلة إليهما كان سيوصل إلى الحقيقة. من الممكن أيضًا أنه لو تم تسجيل الوفاة على أنها غير محددة، كان ليؤدي ذلك إلى زيادة الشك في برناردو من قبل الرقيب نيسبيت في تحقيقه في أيار/مايو 1992 حول برناردو، على الرغم من أنه، مرة أخرى، من التكهنات أن نقترح أن هذا كان سيؤدي إلى نتيجة مختلفة.

إن مسألة الحرق غير المبرر، على الرغم من ملاحظتها من قبل الدكتور غروفز وإحالتها إلى الدكتور هيلسدون سميث، تم تركها معلقة دون أي حل ويبدو أنه لم يكن هناك متابعة مع طبيب الأمراض الجلدية على الرغم من أن ذلك قد أثير كاحتمال من قبل د. هيلسدون سميث. تم إجراء عمل أخصائيي علم الأمراض على الحرق في عزلة واضحة عن الأطباء الشرعيين وغيرهم من المحققين ودون أي محاولة في نهج تعاوني أو جماعي أو متعدد التخصصات. يبدو أن دور أخصائيي علم الأمراض كان منعزلاً إلى حد ما وبالتأكيد لم يكن مدمجًا بالكامل في نظام التحقيق في الوفاة. قد يكون هذا سببًا جزئيًا في عدم المتابعة في ما يتعلق بالحرق وإغلاق القضية دون أي تفسير للحرق.

سيكون من التخمين التكهن بما كان ليحدث بشكل مختلف لو تم التعامل مع وفاة تامي بشكل أكثر ريبة وتم الإبلاغ عنها بشكل مختلف. لو تم العثور على زجاجة Halothane وحاوية Halcion ، لكان ذلك قد ركز على مزيد من التحقيقات حول برناردو وهومولكا، ولو تم وضع اليد على شريط الفيديو الخاص بالاعتداء الجنسي على تامي، فمن الواضح أن ذلك كان سيكشف جريمة القتل. ولكن بدون ذلك، وفي ظل عدم وجود أي أساس لإجراء تفتيش جنائي لمنزل هامولكا، فإن المزيد من الاستجواب حول لبرناردو وهومولكا ربما لما كان ليؤدي إلى أي مكان بالنظر إلى قدرتهما المثبتة ككاذبين سلسين وبارعين، وعدم وجود أي دليل لمواجهتهما به وعدم وجود أي نفوذ في يد الشرطة. يبدو من غير المحتمل، للأسباب نفسها، أن تحقيق الطبيب الشرعي كان ليسفر عن أي شيء مختلف على الرغم من أنه ربما كان ليركز مزيدًا من الاهتمام على اللغز الطبي للحرق غير المبرر ودفع برناردو وهومولكا إلى إعطاء مزيد من التفسيرات.

لو تم تصنيف وفاة تامي على أنها غير مفسرة، كما كان ليتم تفسيرها الآن، لكانت قد لفتت انتباه فرقة عمل الشريط الأخضر عندما قاموا بفحص سجلات شرطة نياجرا في ما يتعلق ببرناردو بعد تلميح هاني في أوائل أيار/مايو من عام 1992، وكان ليؤدي إلى تشديد تدقيقهم عليه كمشتبه به محتمل. ومع ذلك، لا يوجد سبب للاعتقاد بأن شرطة المترو في أي مرحلة من مراحل تحقيقها كانت لتعلم عن تورط برناردو في وفاة غير محددة في سانت كاثرينز.

أجرى مكتب كبار الأطباء الشرعيين عددًا من التغييرات في نظام التحقيق في الوفاة كما كان موجودًا وقت وفاة تامي هومولكا. تشمل التغييرات التدريب والتركيز على فئة الموت غير المحدد وتوجي بأن شفط محتويات المعدة ليس بحد ذاته سببًا معروفًا للوفاة، وإدخال مراجعات الفريق والتقييمات متعددة التخصصات لجميع القضايا التي توجد فيها مخاوف لم يتم حلها وتحسينات في تنظيم خدمة الطب الشرعي.

الفصل 5: الاعتداء في جزيرة هنلي

كانت طريقة عمل الاغتصاب في جزيرة هينلي في 6 أبريل / نيسان 1991 في سانت كاثرين مشابهة بشكل لافت للنظر لطريقة مغتصب سكاربورو. من الواضح أن هذه التفاصيل كانت متشابهة لدرجة أن محققًا متمرسًا لديه معرفة مفصلة باعتداءات سكاربورو كان ليخلص على الفور إلى أن معتدي جزيرة هينلي كان على الأرجح مغتصب سكاربورو.

نحن نعلم الآن أنها لم تكن مجرد نسخة كربونية من حوادث الاغتصاب في سكاربورو. كان مغتصب جزيرة هينلي برناردو، أحد المشتبه بهم في قضية اغتصاب سكاربورو في المترو الذين انتقلوا إلى سانت كاثرين وعاش، دون علم شرطة نياجرا أو فرقة عمل الشريط الأخضر، على بعد ميل من موقع الاعتداء. لسوء الحظ، لم يكن هناك نظام لضمان أن هذه المعلومات الحيوية، المتاحة كلها بسهولة في أيدي قوات الشرطة المختلفة، قد تم تجميعها معًا بطريقة يمكن للمحققين استخدامها.

لا تثير قضية جزيرة هينلي أي مخاوف بشأن جودة التحقيق الجنائي المحلي. تكمن المشكلة في عدم وجود أنظمة لضمان التعرف على الرابط الواضح مع سكاربورو ولضمان، بمجرد استنفاد مصادر المعلومات المحلية التي يجب التحقيق فيها، اتسع نطاق التحقيق خارج الحدود المحلية. لو كان هناك مثل هذا النظام في مكانه، فإن المحققون، بعد استنفاد مصادر المعلومات المحلية التي يجب التحقيق فيها، كانوا ليسألوا من أين جاء المجرم وإلى أين قد يذهب بعد ذلك. لقد فعلوا ما في وسعهم باستخدام الأنظمة الموجودة في ذلك الوقت، بما في ذلك إنذار منطقة مركز معلومات الشرطة الكندية، لكن هذا النظام لم يكن مدعومًا بإجراءات لضمان استفادة المحققين منه.

لو كان نظام ViCLAS موجودًا ومستخدمًا بالكامل في ذلك الوقت، لكان قد أشار على الفور إلى وجود صلة بين عمليات الاغتصاب في سكاربورو وجزيرة هينلي. كان سيمكّن التحقيقات المنفصلة من تجميع مواردها وتركيز التحقيقين في اتجاه المعتدي المشترك.

لكن لم تكن هناك أنظمة مطبقة للإجبار على الاعتراف بالصلة. بقدر ما يتعلق الأمر بالتحقيق في الاغتصاب في سكاربورو والتحقيق في الاغتصاب في جزيرة هينلي، ربما كانت شرطة مترو تورنتو وسانت كاثرينز في بلدان مختلفة.

الفصل 6: المطاردة

كان برناردو من المجرمين الذين يطاردون ضحاياهم.

بعد أن قام بمطاردة واغتصاب الشابات في سكاربورو بين عامي 1988 و 1990 وبعد مطاردة واغتصاب امرأة شابة في جزيرة هينلي في 6 نيسان/أبريل 1991، وبعد مطاردة ليزلي ماهافي واغتصابها وقتلها في حزيران/يونيو من عام 1991، قام بمطاردة وإرعاب عدد من الشابات في سانت كاثرين في صيف 1991 وربيع 1992، قبل أن يطارد كريستين فرينش ويغتصبها ويقتلها.

كانت المطاردة السمة المميزة لطريقته. أخذت الشابات اللائي طاردهن في سانت كاثرينز زمام المبادرة للإبلاغ عن مطاردة برناردو إلى دائرة شرطة نياجرا الإقليمية (NRPS). للأسف، لم تأخذ الشرطة مطاردة برناردو على محمل الجد. لم يكن هناك متابعة للتحقيق. لم يتم الإبلاغ عن معلومات الشرطة حول مطاردة برناردو بشكل صحيح ولم يتم تنظيمها بشكل صحيح ولم يتم استردادها على الرغم من أنه من المحتمل أن تكون مهمة للتحقيقات في مقتل ليزلي ماهافي وكريستين فرينش. أعادت إحدى الشابات رؤية برناردو في سيارته في 18 نيسان/أبريل، عندما كانت كريستين فرينش محتجزة، وأبلغت الشرطة الإقليمية في نياجرا، على الرغم من أنها لم تتمكن من الحصول على رقم لوحة الترخيص الصحيح ولم تأبه الشرطة لتقرير المتابعة الخاص بها.

هذا السؤال، ما إذا كانت كريستين فرينش ستبقى على قيد الحياة لو تمت متابعة حوادث المطاردة، لا يمكن الإجابة عليه. هناك الكثير من الأشياء المجهولة.

كانت أهم المشاكل هي أن المسؤول الذي حقق مع برناردو باعتباره مطاردًا في آب/أغسطس 1991 لم يبلغ عن الحادث وأن إعادة رؤية برناردو في 18 نيسان/أبريل 1992 لم تؤخذ على محمل الجد عندما تلقت الشرطة المكالمة. كانت المشكلة الأساسية التي تكمن وراء هذه المشاكل هي أن المطاردة، حتى وقت قريب، لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار بجدية سواء من قبل الشرطة أو من قبل الجمهور.

على الرغم من أن المطاردة تُؤخذ الآن على محمل الجد أكثر، ويتم اعتبارها بشكل متزايد كواحدة من السمات المميزة للمجرم المتسلسل، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به عن طريق تدريب الشرطة وعن طريق زيادة الوعي العام بخطورتها. من المشكوك فيه، بالنظر إلى صياغة التعديل الملاحقة في القانون الجنائي وتفسيره القضائي المقيد، ما إذا كانت مطاردة برناردو للشابات في سانت كاثرينز كان ليتم كشفها من خلال تعديلات المطاردة في القانون الجنائي، على الرغم من أن التفسير القضائي لتلك الأحكام لم يتم تسويته بالكامل بعد.

بعد ملاحظة الأسباب الكامنة وراء عدم تعامل دائرة شرطة نياجرا الإقليمية (NRPS) بجدية مع مطاردة برناردو للشابات في سانت كاثرين، وبعد ملاحظة أنه كانت هناك تحسينات عامة في استجابة الشرطة للمطاردة منذ ذلك الحين، يبقى أن نقول أنه كان ينبغي أن تكون دائرة شرطة نياجرا الإقليمية أكثر استجابة لمطاردة برناردو للشابات في سانت كاثرين في صيف عام 1991 وربيع عام 1992، ولإعادة رؤيته في 18 نيسان/أبريل 1992. كانت الحوادث نفسها تستحق المزيد من الاهتمام بسبب الخوف المبرر من الضحايا والخطر الكامن في المطاردة. كانت الأحداث تستحق مزيدًا من الاهتمام في وقت كانت فيه الشرطة المحلية تبحث عن قاتل ليزلي ماهافي، بعد أربعة أشهر فقط من اغتصاب مطاردة شرس على بعد أميال قليلة في جزيرة هينلي. على الرغم من أنه من المستحيل حساب التأثير على تحقيقات برناردو بسبب هذا النقص في الاهتمام، فمن الواضح أن المعلومات كانت ستثير اهتمام تحقيقات GRT لأن هذا هو النوع ذاته من المعلومات التي حاولوا الحصول عليها من دائرة شرطة نياجرا الإقليمية.

الفصل 7: تحقيق فرقة عمل الشريط الأخضر

اتسم تحقيق دائرة شرطة نياجرا الإقليمية بتفانٍ هائل وقدر كبير من المهارة في التحقيق، أعاقه الافتقار إلى أنظمة مناسبة لإدارة القضايا.

إنه نموذج للتعاون بين قوات الشرطة، في الأصل منطقة نياجرا ومنطقة هالتون، وفي النهاية عشرات قوات الشرطة العاملة معًا بشكل تعاوني تحت قيادة موحدة.

أظهرت تحقيقات الطلاء والأسمنت للمواد المستخدمة للتخلص من جثة ليزلي ماهافي براعة تحقيق كبيرة وأوصلت إلى مصدر الأسمنت، لكن هذه التحقيقات أعيقت بسبب عدم وجود نظام قياسي لضمان التحقق من قسائم الإرجاع النقدي للأسمنت كمسألة روتينية.

تبين بعد فوات الأوان أن سيارة الكامارو كانت خداع تمويهي. لكن مشاهدات سيارة الكامارو في مسرح اختطاف كريستين فرينش كانت هي الأشياء الوحيدة التي كان على المحققين العمل معها. على الرغم من أنه كان من المناسب أن يركز التحقيق على الدليل الوحيد الذي كان متاحًا، إلا أن الافتقار إلى تقنيات المقابلات القياسية ربما يكون قد أثر على مدى تركيز التحقيق على سيارة الكامارو بدلاً من السيارات المماثلة الأخرى. إن قرار تمديد ومواصلة التحقيق في سيارة الكامارو، وفائدة فحص سيارات الكامارو من خلال برنامج ملصقات الزجاج الأمامي، هي قضايا كان من الممكن، بعد فوات الأوان، معالجتها بشكل مختلف لو كان هناك نظام قائم لضمان القدرة مسبقًا على التعامل بفعالية مع المعلومات الواردة من التحقيق في سيارة الكامارو.

على الرغم من أنها لم تؤثر على دقة أو كفاءة فحص ما بعد الوفاة، إلا أن علاقة العمل بين الشرطة وأخصائيي الطب الشرعي كان يمكن أن تعكس المزيد من العمل الجماعي والتنسيق متعدد التخصصات.

كانت العلاقات بين فرقة عمل الشريط الأخضر وقطاع الإعلام سيئة للغاية، بسبب السياسة الإعلامية غير الملائمة لدائرة شرطة نياجرا الإقليمية (NRPS) المعمول بها آنذاك، وعدم وجود مسؤول تنسيق إعلامي متفرغ، وإحباط مسؤولي فرقة عمل الشريط الأخضر من سلوك بعض ممثلي وسائل الإعلام الذين اعتبروا أنهم يعرقلون التحقيق.

كان نظام تصنيف المشتبه فيهم واستبعادهم سليمًا بشكل أساسي ولكن لم تكن هناك آلية لضمان تطبيقه المتسق. أحد الأمثلة الصارخة على هذه المشكلة هو الالتباس حول ما إذا كان قد تم تصنيف برناردو على أنه مشتبه فيه من الفئة 3C أو مشتبه فيه من الفئة 1C طوال فترة التحقيق. مثال آخر، على الرغم من عدم وجود ما يشير إلى أنه كان سيؤثر على النتيجة، هو حقيقة أن الرقيب نيسبيت لم يحاول التحقق من حجة برناردو في ما يتعلق بعطلة عيد الفصح، وأنه لم يتصل بشرطة المترو للحصول على معلومات مشبوهة حول برناردو قبل إجراء المقابلة معه.

كان التواصل بين فرقة عمل الشريطة الأخضر قوة شرطة المترو حول برناردو غير كافٍ. كان يمكن لشرطة المترو أن تزود فرقة عمل الشريط الأخضر بمزيد من المعلومات وكان من الممكن أن تطلب فرقة عمل الشريط الأخضر المزيد من المعلومات من شرطة المترو. لم يكن هناك نظام معلومات لإدارة القضايا يضمن التبادل الفعال للمعلومات المشبوهة بين قوتي الشرطة.

كانت أنظمة إدارة المعلومات المتاحة لفرقة عمل الشريط الأخضر غير كافية. وكان التحقيق غارقًا في التلميحات التي لم يستطع التعامل معها لأن النداءات العامة للحصول على معلومات لم تكن مرتبطة بالقدرة المخطط لها للتعامل مع حجم الاستجابة العامة. على غرار شرطة المترو، لم يكن لدى فرقة عمل الشريط الأخضر نظام معلومات لإدارة يضمن جمع التلميحات مثل تلميح أي. أل. وتلميح هاني معًا حتى يتمكن المحققون من ملاحظة، عند ورود تلميحات، أنه كان هناك بالفعل تلميح آخر حول نفس المشتبه به.

تفاقمت هذه المشاكل لأن موظفي دائرة شرطة نياجرا الإقليمية (NRPS) لم يبلغوا عن مطاردة برناردو أو إعادة رؤيته وهذه المعلومات التي يحتمل أن تكون مهمة لم تعرف بها أبدًا فرقة عمل الشريط الأخضر.

لم تكن أنظمة معلومات إدارة القضايا في شرطة المترو وفرقة عمل الشريط الأخضر غير ملائمة فحسب، ولكن لم يكن لديهم طريقة لتجميع المعلومات التي تلقاها كل منهما حول نفس المشتبه فيه. يتساءل المرء عن عدد المرات التي كان ينبغي فيها إبلاغ الشرطة عن برناردو قبل أن يتم تجميع جميع معلومات الشرطة عنه معًا. لم يتم جمع كل المعلومات حوله المتوفرة بسهولة في أيدي قوات الشرطة، إلا بعد اعتقاله. يقوم النظام الفعال بجمع هذه المعلومات معًا أثناء التحقيق وليس بعد الاعتقال. كما هو مذكور أعلاه، ربما كانت شرطة المترو وفرقة عمل الشريط الأخضر تعملان أيضًا في بلدان مختلفة بقدر ما يتعلق الأمر بيرناردو، وتمكن برناردو من الإفلات.

من التخمين التكهن بما كان ليحدث بشكل مختلف لو كان هناك نظام فعال لإدارة القضايا والمعلومات أثناء تحقيق فرقة عمل الشريط الأخضر، جنبًا إلى جنب مع أنظمة مماثلة داخل قوة المترو والتواصل الفعال بين مختلف وكالات إنفاذ القانون. بالتأكيد لو كانت هذه الأنظمة موجودة في ذلك الوقت، لكان من الممكن إنشاء الرابط بين:

- تصريح برناردو لإيروين في تشرين الثاني/نوفمبر 1990 بأنه سينتقل إلى سانت كاثرينز
- أوجه التشابه اللافتة بين عمليات الاغتصاب في سكاربورو وجزيرة هينلي
- إقامته على بعد ميل من الاغتصاب الذي حدث في جزيرة هينلي
- تليمحات ماكنيف وسيمرنيس ورويال بانك ومادن وأي. أل.
- تحقيق المتابعة المناسب بشأن هذه التلميحات
- حوادث المطاردة التي تم الإبلاغ عنها في وقت سابق إلى دائرة شرطة نياجرا الإقليمية (NRPS)
- إعادة برناردو للاسمنت

كانت كل هذه المعلومات متاحة بسهولة ولكن لم يكن هناك نظام لتجميعها وضاعت في الكم الكبير من معلومات التحقيق. من الواضح أن المطلوب هو نهج منظم لإدارة القضايا يستفيد من كل تقنية وموارد ومصادر معلومات متاحة وينظم المعلومات بطريقة يمكن التعرف عليها واستخدامها بشكل فعال من قبل المحققين.

بقدر ما يتعلق الأمر بالقيادة، بذل المفتش بيفان بما في وسعه في ضوء الأنظمة المتاحة له. يستحق الثناء على مهاراته من الدرجة الأولى كمحقق وقدرته على بناء الفريق وتفانيه الدؤوب والتزامه بعمل فرقة العمل.

الفصل 8: تحديد الهوية والاعتقال والاستجواب

على الرغم من بعض التخطيط المدروس، طغت الفوضى على عملية اعتقال واستجواب برناردو من البداية إلى النهاية لأنه لم يكن هناك تعاون فعال بين شرطة المترو وفرقة عمل الشريط الأخضر، لأن رجال شرطة المترو كانوا يعملون بحسب أجندتهم الخاصة، ولأن لم يكن أي شخص مسؤول ولم يخضع أحد للمساءلة. على الرغم من أنه كان من المخطط السماح للمتهم بإجراء مكالمة هاتفية مع محاميه فور القبض عليه، إلا أن ذلك لم يتم. ولا يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل لم يتم أيضًا نقل هذه المعلومات الهامة إلى فريق المقابلة. لم يكن فريق المقابلة الخاص بالمحقق إيروين من شرطة المترو والمحقق بوليو من فرقة عمل الشريط الأخضر مهيئًا بشكل كافٍ. على الرغم من أن بوليو حاول مقابلة إيروين لوضع إستراتيجية للفريق لمقابلة الفريق، إلا أن إيروين لم يكن لديه وقت لأنه تم تكليفه بإعداد مذكرة البحث ولم يضمن كبار المسؤولين عنه منحه وقتًا كافيًا للتحضير المشترك مع بوليو. على الرغم من أن الضابط المسؤول عنه مفتش الأركان ماريه لم يتأكد من أن إروين قد تشاور مع بوليو، إلا أنه تأكد من أن إيروين تلقى التوجيهات الخاصة والنصائح الإستراتيجية حول إجراء المقابلة من رجال شرطة المترو الآخرين، وهي استراتيجيات ونصائح لم يكشف عنها إيروين لبوليو. شرع رجال شرطة المترو، الذي لا تعرفهم فرقة عمل الشريط الأخضر، في أجندتهم الخاصة. وهذا يعكس افتقارًا مذهلاً وخطيراً إلى التعاون بين قوات الشرطة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالمقابلة نفسها، كانت الخطة أن يبدأ بوليو باستجواب برناردو عن جرائم القتل ثم أن يستجوبه إروين عن عمليات الاغتصاب. إلا أنه فجأة وبدون سابق إنذار انحرف إروين، الذيكان يتصرف على ما يبدو وفقًا لأجندته الخاصة، عن تلك الخطة وتولى على الفور إجراء المقابلة من خلال مواجهة برناردو بشأن عمليات الاغتصاب، ولم يترك خيارًا لبوليو سوى مغادرة الغرفة، وإيقاف إيروين والمخاطرة بوقوع مشاجرة أمام برناردو، أو الحفاظ على هدوئه وترك إيروين يقوم بما يريد. اختار التزام الصمت وتدوين الملاحظات.

في ما يتعلق بمحتوى المقابلة نفسها، لا يمكن قول الكثير سوى أنها بدأت بشكل سيئ، وتحولت إلى شجار، واستمرت بشكل سيئ، وانتهت بشكل سيء. لم تسفر المقابلة عن أي أمر مفيد.

على الرغم من أن المتهم حاول مرارًا وتكرارًا التذرع بحقه في الاستعانة بمحام، فقد طلب مفتش الموظفين ماريه من فريق المقابلة المضي قدمًا في مواجهة الطلبات المتكررة للاتصال بالمحامي، وأكد لهم أن مسار العمل هذا مدعوم بسوابق قضائية. إن هذه النصيحة القانونية الخاطئة بشكل فادح من قبل مفتش الموظفين ماريه كفلت عدم استخدام أي دليل تم اكتشافه نتيجة للمقابلة بحق برناردو.
من الصعب فهم درجة عدم التنظيم وعدم قدرة مختلف قوات الشرطة على التعاون، حتى إلى الحد الأساسي لضمان تحميل كاميرا الفيديو وعدم فقدان الأشرطة الصوتية.

ليس من الصعب معرفة الخطأ الذي حدث. فقد كان السبب وراء المشاكل هو التسريب الإعلامي الذي أدى إلى الاعتقال المبكر

وإجراء المقابلة قبل أن تكون الشرطة جاهزة.

تشمل الأسباب الكامنة ما يلي:

- المشكلة القانونية التي نوقشت أعلاه، أنه كان هناك أدلة قوية على عمليات الاغتصاب ولكن لم يكن هناك دليل فعليًا على جرائم القتل حتى اكتمال توثيق مذكرة التفتيش؛
- الافتقار إلى ملخص تشغيل جاهز للتحقيقات لتهيئته بسرعة كأساس لتوثيق مذكرة التفتيش، مما أدى إلى تأخير طويل؛
- تصدمات الأنانية والتنافس على النفوذ والتزاحم المتأصل بين قوات الشرطة، وهذه حقيقة يومية طبيعية في حياة الشرطة، والتي أعاقت تطبيق القانون بشكل فعال؛
- حقيقة أنه لم يكن هناك أي مسؤول كبير في موقع سلطة يضمن وجود استراتيجية متفق عليها لمقابلات الفريق وإعداد مشترك مناسب من قبل فريق المقابلة؛
- الحقيقة المذهلة المتمثلة في أن رجال شرطة المترو كانوا يتبعون أجندتهم الخاصة للمقابلة، والتي لم يفصحوا عنها إلى فرقة عمل الشريط الأخضر. إن قيام إروين بإجراء المقابلة مع أجندة مقابلة غير معلنة، وهي أجندة لم يتم الإفصاح عنها أو مشاركتها أبدًا مع شريكه في المقابلة، يمكن وصفه بالكارثة؛
- النصيحة القانونية الخاطئة بشكل فادح التي قدمها مفتش الموظفين ماربيه إلى فريق المقابلة؛ و
- حقيقة أنه لم يكن هناك أي شخص مسؤول ولا أي شخص خاضع للمساءلة ولم يكن هناك تعاون فعال بين قوات الشرطة، ولم يكن هناك تنسيق لعملهم في ما يتعلق بالمقابلة.

كما ذُكر أعلاه، إذا كان هناك مثال بائس عن كيفية حدوث الأخطاء عندما لا تتعاون قوات الشرطة ولا يكون هناك أي شخص مسؤول أو مسؤول، فهذا خير مثال.

ومرة أخرى، إذا كان هناك مثال بائس عن سبب الحاجة إلى وضع نهج تعاوني بين قوات الشرطة ونظام لضمان مثل هذا التعاون والمساءلة في ظل هيكل قيادة موحد، فهذا خير مثال.

لكنه أيضًا مثال على كيفية نجاح الأمور عندما يتم إظهار روح التعاون من الأعلى إلى الأسفل في جميع أنحاء مؤسسة الشرطة. أثبت التحسن في علاقات العمل، عندما أرسلت شرطة المترو المحقق الرقيب بويد والمحقق الرقيب وار للعمل مع فرقة عمل الشريط الأخضر في الموقع في بيمسفيل، كيف يمكن أن يتغلب الاحتراف والتعاون من قيادة القوة على التنافس المتأصل بين القوى وحروب النفوذ التي تشكل حقيقة يومية في حياة الشرطة.

كما ذكر أعلاه، يحتاج كبار المسؤولين في مناصب السلطة إلى أكثر من مهارات التحقيق والإدارة. إن مهارات بناء الفريق والمهارات المهنية من النوع الذي أظهره المفتش بيفان في قيادة فرقة عمل الشريط الأخضر، والمهارات المهنية وصنع السلام من النوع الذي أظهره المحقق الرقيب بويد والمحقق الرقيب وار في أعقاب التصادمات الأولية بين شرطة المترو وفرقة عمل الشريط الأخضر، والقيادة من النوع الذي أظهرته قوة المترو عندما أرسلت بويد ووار للعمل معًا مع فرقة عمل الشريط الأخضر، تُعتبر ضرورية لنجاح أي مشروع شرطة تعاوني.

يجب قبول التواصل والتعاون بين الوكالات على جميع المستويات وتشجيعهما وتوجيههما، وقبل كل شيء، تطبيقهما. إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن كل إجراء وجهد وعمل مشترك وعملية قوة مشتركة محكوم عليها بالفشل.

الفصل 9: التفتيش في باي فيو درايف 57 (Bayview Drive 57)

في غياب أي دليل على عكس ذلك، أنتقل إلى الافتراض، على الرغم من أنه لم يتم التحقق منه أو إثباته، بأن أشرطة الفيديو المهمة بسمك 8 ملم قد تم أخذها تم من منطقة السقف فوق المنوار في الحمام العلوي في باي فيو درايف 57 بالطريقة المنسوبة إلى السيد ك. موراي في التصريحات العامة.

في وقت كتابة هذا التقرير، كان موراي خاضعًا لتحقيق جنائي من قبل شرطة مقاطعة أونتاريو أُعلن عنه في تشرين الثاني/نوفمبر) 1994 حول سلوكه في ما يتعلق بالأشرطة. أبلغتنا شرطة مقاطع فيديو أن هذه المراجعة ستتداخل مع تحقيقهم إذا استجوبنا أيًا من الشهود المحتملين، وقد امتنعنا عن القيام بذلك. تمت كتابة هذا الجزء من التقرير على افتراض أن التصريحات العامة حول إزالة موراي للأشرطة دقيقة. تمت كتابته من دون الاستفادة من أي معلومات من موراي أو أولئك المشاركين معه في إزالة الأدلة الحاسمة من مسرح الجريمة.

كان المنزل تحت مراقبة الشرطة عندما غادر موراي المنزل في 6 أيار/مايو. وعلى الرغم من أن الشرطة تعرضت لانتقادات لأنها سمحت له بالمغادرة مع الأشرطة، فلم يكن لديهم سبب لاعتقال موراي وتفتيشه وهو في طريقه للخروج من المنزل. لم يفكروا أبدًا في القيام بذلك. لم يكن لديهم سبب للاعتقاد بأن الأشرطة كانت لا تزال في المنزل عندما دخل موراي. على أي حال، لم يكن لديهم أي سبب للاعتقاد بأن أي موظفًا في المحكمة سوف يزيل الأدلة المادية الحقيقية التي يخفيها المتهم من مسرح جريمة القتل.

أنتج البحث أدلة مهمة للغاية وشكّل عمومًا نموذجًا للدقة المثابرة والمفصلة. على الرغم من هذا النجاح، فإن القضية الحاسمة المخيمة على عملية البحث بأكملها هي أنها أخفقت في إنتاج شرائط الفيديو الحاسمة لاغتصاب وتعذيب ليزلي ماهافي وكريستين فرينش واغتصاب تامي هومولكا.

هناك الكثير مما يمكن قوله عن وجهة نظر الشرطة التي عبر عنها الرقيب بوليو في ورقته المعدة لأكاديمية مكتب التحقيقات الفدرالي في كوانتيكو والتي تم نسخها في الملحق 13:

لسوء الحظ بالنسبة للموظفين الذين أجروا عملية التفتيش هذه، لا يتذكر معظم الناس تفانيهم ومثابرتهم واحترافهم، بل بدلاً من ذلك المصيبة المؤسفة لأشرطة الفيديو المفقودة.

كان لعدم العثور على الأشرطة تأثيرًا حاسمًا على مسار المحاكمة لأن صفقة الحكم المخفف مع هومولكا لما كانت لتتم لو عثرت الشرطة على الأشرطة.

عند التفكير في عدم العثور على الأشرطة، يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار المعلومات المتاحة للشرطة وحالة معرفتهم أثناء التفتيش؛ لم تكن قد أُتيحت لهم بعد الفرصة للتحدث مع هومولكا عن الأشرطة، ولم يكن لديهم أي دليل على أن الأشرطة لا تزال موجودة، وكان لديهم سبب للاعتقاد بأن الأشرطة لم تعد موجودة في المنزل.

إن السبب المباشر لعدم العثور على الأشرطة، على افتراض أنها كانت في المنوار، هو أن الشرطي كيرشو لم يصل إلى مسافة كافية في تجويف العلية المحكم. هو – من الواضح الآن مع الاستفادة من الإدراك المتأخر، مع ميزة المعرفة التي لم تكن متاحة له في ذلك الوقت، ومع الاستفادة من تصريح موراي (بافتراض أنه صحيح) بأنه تمكن من الوصول إلى الأشرطة والعثور عليها، أن الشرطي كيرشو لم يقم بتفتيش المنطقة بدقة أكبر. وغني عن القول أن العثور على الأشياء المخفية أسهل بكثير عندما تعرف مكانها مما هو الحال عندما لا تعرف مكانها وعندما يكون هناك سبب للاعتقاد بأنها ليست هناك، وعندما يكون هناك بعض الشك حول ما إذا كانت موجود حتى.

كان العائق الأقل مباشرة إنما الأساسي الذي أعاق نطاق التفتيش هو العقلية المقيدة للمفتشين. كانت عقلية الفمتشين مقيدة بتطبيق مبادئ الصارمة للغاية بشأن تقليل التفتيش إلى الحد الأدنى المنصوص عليها في ميثاق الحقوق والتي لا تشجع بشدة الضرر المادي، مثل هدم الأسقف حول كل منوار في المنزل وتخريب كل طابق وجدار في المنزل، في ظل عدم وجود أدلة محددة تبرر ذلك. قد تكون عقلية الباحثين مقيدة أيضًا بحدود خبرتهم وتجاربهم كموظفي تحديد موقع الجريمة، مقارنةً بخبرة وتجربة الموظفين مثل موظفي المخدرات المتخصصين في البحث عن الأشياء المخفية في أماكن مظلمة والعثور عليها.

الفصل 10: مقطع فيديو جاين دو (Jane Doe)

أشار تقرير حضرة القاضي باتريك جاليجان بشأن ترتيب تخفيف حكم هومولكا إلى قضية نشأت عن استجواب الشرطة لهومولكا، في 16 أيار/مايو 1993، حول صورة لامرأة شابة اعتدى عليها برناردو. كانت الضحية شابة تودت إليها هومولكا، التي ساعدت برناردو في تخديرها حتى يتمكن من الاعتداء عليها جنسيًا أثناء فقدانها الوعي في مناسبتين في عام 1991، على الأرجح في 7 حزيران/يونيو 1991 و 10 آب/أغسطس 1991.

ويعود سبب عدم عرض أي صور أخرى عليها هو عدم امتلاكهم لأي صور.

السبب الأول لعدم إطلاعها على مقطع الفيديو، الذي التقطت منه الصورة، هو عدم وجود سبب للقيام بذلك. لم يكن هناك سبب لاستكشاف هوية الشخص المجهول في مقطع الفيديو غير الواضح أو تنشيط ذاكرة هومولكا بشأنه لأنه لم يكن لدى الشرطة في ذلك الوقت سبب للاعتقاد بأنه كان أي شخص آخر غير كريستين فرينش أو ربما تامي هومولكا.

السبب الثاني لعدم عرض عليها مقطع الفيديو هو أن الشرطة في ذلك الوقت لم تكن تمتلك أشرطة فيديو لكريستين فرينش أو ليزلي ماهافي، على الرغم من أن هومولكا كانت تعتقد أنها تملكها، ولم يكن يرغبون في الكشف لهومولكا (التي أظهرت في وقت سابق قدرة قوية على الكذب والتلاعب) ضعف موقفهم، أو التأثير على شهادتها أو منحها فرصة للكذب، من خلال الكشف لها في ذلك الوقت أنه لم يكن لديهم سوى مقطع فيديو مدته دقيقة ونصف. من أجل الحفاظ على صدق هومولكا قدر الإمكان، كان على الشرطة الحفاظ على السيطرة وكان لديهم أسباب وجيهة للمضي قدمًا كما فعلوا.

الفصل 11: مخاوف ضحايا الاعتداء الجنسي

إن أقوى انطباع تم التوصل إليه من المقابلات هو الاهتمام والعناية اللذين عبر بهما الضحايا عن ملاحظاتهم وقلقهم في ما يتعلق بتجربتهن في التحقيقات. تنوعت تجربتهن، بحسب الموظفين والعاملين في مجال دعم الضحايا الذين تعاملن معهم. كانت العديد من المواضيع مشتركة:

- الحاجة إلى الاستجابة عند الاستجابة الأولية
- الموظفون وطوال فترة التحقيق.
- الفرق الشاسع الذي يمكن أن تحدثه استجابة الشرطة وتدريبها للضحية؛
- الاستجابة الإيجابية لخدمات الضحايا الفعالة؛
- الحاجة إلى الإبلاغ بانتظام بسير التحقيق ومعرفة الأحداث الكبرى قبل سماعها من وسائل الإعلام.
- أهمية استمرارية المحققين.
- أهمية تقنيات التدريب والمقابلات لضمان الكشف الأولي الكامل عن تفاصيل الاعتداءات.
- hgمخاوف بشأن وسائل الإعلام
- الإحباط من إجراءات المحكمة.

إن الاستنتاج الأكثر أهمية من كل هذا هو أهمية تدريب جميع الموظفين المشاركين في الاستجابة للاعتداءات الجنسية والتحقيق فيها والميزة الهائلة لاستفادة الضحية من نظام دعم متسق والاستمرارية والمعلومات حول التقدم المحرز في التحقيق والادعاء.

الفصل 12 : دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو (CISO)

قدمت حكومة المقاطعة تمويلًا جزئيًا لفرقة عمل الشريط الأخضر من خلال دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو ("CISO")، وهي تعاونية مكونة من خمسة وسبعين وكالة لإنفاذ القانون في أونتاريو بما في ذلك جميع قوات الشرطة الأكبر في المقاطعة.

عملت عملية تمويل دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو، في ما يتعلق بفرقة عمل الشريط الأخضر، كما ينبغي. أسفرت مقترحات ووثائق التمويل الموحدة الخاصة بدائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو عن خمسة أذونات دفع بموجب القسم 9 من قانون وزارة الخزانة والاقتصاد، الأول في 14 أيار/مايو 1992 والأخير في 20 نيسان/أبريل 1995. إن الأرقام ملخصة في الفصل. بعض من النفقات اللاحقة تضمنت تكاليف المقاضاة، بسبب المطالب الكثيفة العمالة على دائرة الادعاء الملكية البريطانية والشرطة لغربلة الوثائق الهائلة خلال خمس سنوات من العمل التحقيقي والتحضير لقضية كان من المحتمل أن تكون معقدة للغاية.

من المستحيل حساب التكلفة المالية الإجمالية لتحقيقات برناردو. تتوفر بعض المساعدة في شكل حساب من قبل دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو لتخصيصات التمويل المقاطعية وتقدير لتكاليف الشرطة التي تتحملها قوات الشرطة الفردية المشاركة في تحقيق فرقة عمل الشريط الأخضر ومرحلة الادعاء. لكن يجب التأكيد على أن تكاليف الشرطة هي مجرد تقديرات. فهي لا تشمل جميع النفقات غير المباشرة أو التكاليف الخارجية. على وجه الخصوص، لا تشمل النفقات الهائلة لشرطة المترو خلال خمس سنوات على تحقيقات الاغتصاب في سكاربورو، والتي سيكون من المستحيل حتى تقديرها بأي درجة من الدقة.

نظرًا للتجربة المثبتة في جميع أنحاء العالم بأن التنافس بين القوات يمثل عقبة رئيسية أمام التحقيق الناجح للمجرمين المفترسين المتنقلين، يجب أن يعتمد أي نظام في أونتاريو على نقاط القوة الفريدة التي أظهرها نموذج دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو. وتشمل نقاط القوة الفريدة هذه سجلها التشغيلي المثبت، وقدرتها على تأمين التعاون بين قوات الشرطة بسبب حيادها ومصداقيتها في مجتمع الشرطة، ومساءلتها الصارمة وافتقارها للإجراءات البيروقراطية وقدرتها المثبتة على كسب تأييد الرؤساء والإدارة العليا ورجال قوات الشرطة المتعاونة.

توفر دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو نموذجًا مثبتًا وجاهزًا يمكن تكييفه بسهولة لتنسيق وإدارة تحقيقات المجرمين المتسلسلين دون إنشاء بيروقراطية جديدة بالكامل. يتطلب نموذج دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو بعض التكيف الخاص مع المشكلات الفريدة التي تعترض التحقيق بشأن المجرمين المتسلسلين المتنقلين، لا سيما عن طريق هياكل دعم إدارة القضايا والتركيز على العمل الجماعي والتدريب متعدد التخصصات. وهذا يتطلب التركيز على أنظمة إدارة القضايا الخاصة وستتم مناقشة التدريب والعمل الجماعي في مجال الطب الشرعي والمجال الطبي والعلمي المطلوب للتحقيقات بشأن المعتدين الجنسيين المتسلسلين ، في قسم التوصيات.

الفصل 13: دفاع استراتيجي ضد المجرمين المتسلسلين

تم تلخيص هذا الفصل في ملخص التوصيات.

ملخص التوصيات

مقدمة

1. ثمة حاجة إلى وجود نظام رئيسي لإدارة القضايا لإجراء التحقيقات الرئيسية والمتداخلة بين الولايات القضائية بشأن المجرمين المتسلسلين، بناءً على:

- التعاون بدلاً من التنافس
- تدريب متخصص لكبار الموظفين المسؤولين وكبار المحققين وفرق الدعم متعدد التخصصات
- التعرف المبكر على الجرائم المرتبطة
- تنسيق الموارد متعددة التخصصات والطب الشرعي
- آليات بسيطة لضمان الإدارة الموحدة والمساءلة والتنسيق بين قوات الشرطة ووكالات إنفاذ القانون

2. ثمة حاجة للالتزام بالتغيير من جانب الشرطة ومجتمعات إنفاذ القانون وحكومة أونتاريو والمجتمع ككل.

تحقيقات شرطة تورنتو

3. ثمة حاجة إلى وجود نظام رئيسي لإدارة القضايا للتحقيق في المجرمين المتسلسلين لضمان ما يلي:

- توجيه موحد تحت إشراف شخص واحد مسؤول بشكل عام عن التحقيقات ذات الصلة ويخضع للمساءلة عنها
- الإشراف على الجداول الزمنية والمتابعة المنهجية لخطوات التحقيق الحاسمة مثل اختبار الطب الشرعي
- نظام محوسب معياري لإدارة القضايا لتسجيل وتنظيم وإدارة وتحليل ومتابعة التلميحات وخيوط التحقيق
- التصنيف والاستبعاد المتسق والمنظم للمشتبه فيهم
- الاستخدام المنهجي للمعلومات ذات الصلة من قوى أخرى مثل إنذارات منطقة مركز معلومات الشرطة الكندية
- الإشراف والتدخل التعاوني من المقاطعة عندما لا تتم متابعة التحقيق بشأن مجرم متسلسل بحزم عندما يصبح الأمر ذا أولوية منخفضة بالنسبة لقوة الشرطة المحلية

مركز علوم الطب الشرعي

4. ثمة حاجة إلى مهلة زمنية معقولة لاختبار الحمض النووي، في حدود 30 يومًا

5. ثمة حاجة إلى تخصيص مستمر للموارد لتحقيق هذه المهلة الزمنية والحفاظ عليها في مواجهة التغير التكنولوجي وازدياد عبء العمل

6. ثمة حاجة إلى وجود نظام لتنسيق عمل علماء الطب الشرعي ومحققي الشرطة بشكل أفضل

القتل السري لتامي هومولكا

7. ثمة حاجة إلى الاستمرار والدعم لعمل مكتب رئيس الطب الشرعي في وضع نهج متعدد التخصصات لدمج عمل الشرطة وأطباء الطب الشرعي وعلماء الطب الشرعي وأخصائيي الطب الشرعي في حالات الوفيات غير المفسرة أو المشبوهة

اعتداء جزيرة هينلي

8. ثمة حاجة إلى وجود نظام لإدارة القضايا للتأكد من أن التحقيقات بشأن المعتدين الجنسيين توسع نطاقها بمجرد استنفاد مصادر المعلومات المحلية

9. ثمة حاجة إلى نظام الإبلاغ الإلزامي ViCLAS لضمان التعرف المبكر على الروابط بين اعتداءات المعتدين الجنسيين

المطاردة

10. ثمة حاجة إلى زيادة الوعي والتدريب لضمان الاعتراف بالمطاردة على أنها مشكلة خطيرة وعلامة مميزة محتملة للمجرم المتسلسل، وأن الحوادث المبلغ عنها يتم الاستجابة لها وتوثيقها وفقًا للإجراءات المعتمدة.

فرقة عمل الشريط الأخضر

11. ثمة حاجة إلى وجود نظام رئيسي لإدارة القضايا لضمان استخدام جميع الموارد والتقنيات ومصادر المعلومات ذات الصلة في التحقيق

12. ثمة حاجة إلى وجود نظام محوسب معياري لمعلومات إدارة القضايا لإجراء تحقيقات في جرائم الاعتداء الجنسي الجسيمة والقتل التي يمكن أن تنطوي على تحقيق مشترك بين الولايات القضائية

13. ثمة حاجة إلى وجود نظام لإدارة القضايا الكبرى لضمان ما يلي:

- توحيد أساليب المقابلة والتصاريح ومعايير متسقة بشأن تصنيف المشتبه فيهم واستبعادهم والتواصل الأفضل بين قوات الشرطة حول المشتبه فيهم الشائعين
- التحليل الاستراتيجي لفوائد المبادرات الرئيسية وقدرة التحقيق على استخدام المعلومات الناتجة بشكل فعال
- درجة عالية من التفاهم والاتفاق المتبادلين بين محققي الشرطة وأخصائيي الطب الشرعي بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها في موقع الجثة وأثناء تحقيق ما بعد الوفاة
- سياسات علاقات إعلامية فعالة في القضايا الكبرى صادرة من قبل مسؤول علاقات إعلامية متفرغ مدرب تدريباً خاصاً

التحديد والاعتقال والاستجواب

14. ثمة حاجة إلى وجود نظام لإدارة القضايا الكبرى لضمان ما يلي:

- أن يكون هناك موظف واحد مدرب بشكل خاص مسؤول بشكل واضح عن تخطيط واستراتيجية وتنفيذ الاعتقال والمقابلة وكذلك جميع الجوانب الأخرى للتحقيق ويخضع للمساءلة عنها
- أن يتم الاحتفاظ بموجز مفصل للتحقيق في شكل يمكن تكييفه بسرعة كوثيقة أساسية كأساس لإعداد مذكرة التفتيش والوثائق القانونية الأخرى
- أن يكون جميع الموظفين المشاركين في اعتقال واستجواب المشتبه به، من الأقدم إلى الأحدث منهم، على دراية بالمتطلبات القانونية للاعتقال والاستجواب الصالحين والعواقب القانونية لعدم الامتثال لتلك المتطلبات
- أن يكون الموظف المسؤول مسؤولاً عن تنسيق جميع النصائح والتوجيهات المقدمة لموظفي الاعتقال وإجراء المقابلات

تفتيش باي فيو درايف 57 (Bayview Drive 57)

15. ينبغي اختيار الموظفين الذين يجرون عمليات التفتيش الكبرى على أساس خبرتهم وتجربتهم وينبغي بذل جهد للجمع بين الموظفين من مختلف المجالات لضمان أفضل النتائج. يجب إرسال فريق آخر من المفتشين بعد أن تستنفد المجموعة الأولى كل الاحتمالات الظاهرة.

مخاوف ضحايا الاعتداء الجنسي

16. ثمة حاجة إلى نظم لإدارة قضايا الاعتداء الجنسي والتدريب على التحقيق في الاعتداء الجنسي للتأكيد على ما يلي:

- مراعاة المخاوف الخاصة بضحايا الاعتداء الجنسي وإمكانية إعادة إيذاءهم خلال التحقيق،
- المقاضاة والعمليات القضائية
- استمرارية التواصل بين المحقق والضحية
- توافر خدمات دعم الضحايا
- تقنيات المقابلة التي تشجع على الكشف الكامل عن الاعتداء وظروفه
- إطلاع الضحايا على سير التحقيق والقضية

دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو (CISO)

17. ثمة حاجة إلى استجابة منسقة على مستوى المقاطعة للمجرمين المتسلسلين، استنادًا إلى نموذج دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو لتعاون الشرطة المدعوم مركزيًا مع مشورة ودعم إضافي متعدد التخصصات، ولكن دون إنشاء وكالة جديدة أو جذب أي إجراءات بيروقراطية

دفاع استراتيجي ضد المجرمين المتسلسلين

18. ثمة حاجة إلى وجود نظام منسق لإدارة القضايا يتجاوز أي عقلية محلية ويثبط الرؤية النفقية ويدرك أن القبض على مجرم متسلسل ينطوي على مصلحة عامة في المقاطعة تفوق مصلحة أي مجتمع أو قوة شرطة بمفردها، ويشجع على إجراء تحقيقات موحدة مع قيادة محددة بوضوح ومساءلة.

19. ثمة حاجة إلى وجود نظام منسق للتعرف المبكر على الروابط بين الجرائم في وقت مبكر بما يكفي لتجميع المعلومات وتقريب التحقيقات المنفصلة نحو نفس الهدف، وهو نظام يقوم على:

- استخدام أكثر فعالية لإنذارات منطقة مركز معلومات الشرطة الكندية وعمليات البحث خارج الإنترنت الخاصة بمركز معلومات الشرطة الكندية
- نظام الإبلاغ الإلزامي ViCLAS من قبل جميع قوات شرطة أونتاريو، من خلال اللوائح بموجب قانون خدمات الشرطة، يدعمه التدريب والتعزيز وأي موارد ضرورية لدعم إبلاغ ViCLAS الموسع
- استخدام سجلات رئيس الطبيب الشرعي للرفات البشرية المجهولة الهوية وجرائم القتل وتحقيقات الوفاة من قبل الأطباء الشرعيين على أساس قاعدة بيانات منهجية
- الاستخدام المنهجي لمؤشرات الربط المحتملة الأخرى مثل الرسومات المركبة واختبارات الطب الشرعي التي يجريها مركز علوم الطب الشرعي، والتنميط،
- تدريب مدراء القضايا الرئيسيين وكبار المحققين على استخدام جميع مؤشرات الربط المحتملة
- أنظمة إدارة القضايا التي تزيد من وعي الموظفين بالزي الرسمي والمحققين في قوة الشرطة بمؤشرات الربط

20. ثمة حاجة إلى وجود هيكل تنظيمي مدعوم مركزياً، يقوم على التعاون بين أفراد قوات الشرطة، ويجمع بين القيادة الموحدة عبر الولايات القضائية للشرطة وإجراءات إدارة القضايا المنظمة والدعم متعدد التخصصات من علماء الطب الشرعي والوكالات الأخرى. الهيكل الموصى به هو كما يلي:

- مستويين من التنسيق بما في ذلك مجلس إدارة لجنة تنفيذية
- مجلس الإدارة،
- بناء على نموذج لتعاون الشرطة لدائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو
- يتألف من اثني عشر رئيسًا للشرطة يتم اختيارهم من قبل جمعية رؤساء شرطة أونتاريو و / أو الهيئة الإدارية لدائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو وكبير الأطباء الشرعيين ومدير مركز علوم الطب الشرعي والنائب العام المساعد لخدمات الشرطة والسلامة العامة
- مدعوم بالهياكل القائمة دون إنشاء أي وكالة بيروقراطية جديدة أو جذب الإجراءات البيروقراطية
- تنفيذ السياسات والحفاظ على الإطار الذي سيضمن التشغيل السلس لنظام إدارة القضايا الكبرى الموصى به للتحقيقات متعددة الاختصاصات القضائية للمجرمين المتسلسلين
- لحل أي نزاعات لا يمكن حلها من قبل الموظف المسؤول
- الخضوع للمساءلة بشكل مباشر للوكيل العام عن جميع المسائل المالية ولكن مستقلاً في ما يتعلق بعمليات الشرطة

والتحقيقات

- العمل على أساس مذكرات الاتفاق القياسية المبرمة طواعية من قبل جميع قوات الشرطة في أونتاريو
- أن يكون مدعومًا إدارياً من قبل مجموعة صغيرة من الموظفين مماثلة أو مطابقة لهيكل دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو الحالي، اللجنة التنفيذية
- مجموعة صغيرة من أعضاء مجلس الإدارة الخاضعين للمساءلة أمام مجلس الإدارة
- مسؤول عن آلية التحريك، بناءً على تعريف ViCLAS ، الذي يطلق التحقيق المنسق في حالة معينة
- جميع عمليات الاختطاف وجرائم القتل والاعتداءات الجنسية والمحاولات أو المحاولات التي تبدو سادية أو جنسية أو مفترسة بطبيعتها أو عشوائية على ما يبدو أو بلا دافع أو معروفة أو يشتبه في كونها جزءًا من سلسلة، لا سيما عندما يكون هناك أكثر من سلطة قضائية واحدة للشرطة مشاركة وحيث تشير الظروف إلى مصلحة تتعلق بالسلامة العامة تتخطى مصلحة المجتمع أو المجتمعات المعنية بشكل مباشر
- مسؤول عن قرارات الموارد والمساءلة المالية والإشراف العام على تحقيقات محددة، وترك التحقيق الفعلي نفسه للموظف المسؤول
- إدراج كأعضاء مؤقتين، عند التعامل مع تحقيق محدد، رؤساء القوات الفردية المعنية أو من ينوبونهم والضابط القائد، إذا لم يكن من أحد القوات المشاركة
- مسؤول عن اختيار، وفي حالة وجود اختلافات لا يمكن التوفيق بينها، إقالة الموظف الأعلى المسؤول وعن القرارات الرئيسية المتعلقة بالموارد والسياسات، ولكن عدم التدخل في سلطة التحقيق أو مساءلة الموظف الأعلى المسؤول
- مدير قضية واحد أقدم أو موظف أقدم واحد مسؤول بشكل واضح وخاضع للمساءلة، يتم اختياره من كادر يضم ما يقرب من 12 محققًا جنائيًا من كبار المحققين وذوي الخبرة يتم اختيارهم مسبقًا من قبل مجلس الإدارة
- مدرب تدريباً خاصاً على إدارة القضايا الكبرى والتحقيقات المشتركة بين الولايات القضائية
- خاضعًا للمساءلة أمام مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية عن القضايا المالية والنجاح النهائي للتحقيق أو فشله، ولكن مسؤولاً بشكل شخصي ومباشر عن التحقيق في جميع الأوقات
- لجنة استشارية متعددة التخصصات لضمان مستوى عالٍ باستمرار من المشورة الفنية والقانونية والشرعية المستمرة. يتم اختيارها بشكل مشترك من قبل مدير القضية الأول واللجنة التنفيذية لتقديم المشورة إلى الموظف الأعلى المسؤول ولكن ليس لإدارة التحقيق
- فريق دعم يتألف من مسؤول إعلامي متفرغ ومحلل جرائم ومحللين وفنيي كمبيوتر ومدير مسؤول وموظفين مكتبيين بما في ذلك موظفو إدخال البيانات وموظف ميزانية
- محققون رئيسيون للقضايا الفردية الذين سيحصلون بشكل أساسي على نفس حزمة التدريب التي يحصل عليها مدير القضية الأقدم

21. ثمة حاجة إلى إجراءات معيارية لإدارة القضايا من النوع الموصوف في دليل إدارة القضايا الكبرى الذي وضعته كلية الشرطة الكندية، ومُعد خصيصًا لشرطة أونتاريو والبيئات القانونية والطب الشرعي

22. الموافقة المبكرة على نظام محوسب واحد موحد لإدارة القضايا للاستخدام الإلزامي في جميع التحقيقات بشأن المجرمين المتسلسلين في وجميع حالات الاعتداء الجنسي الجسيمة والقتل التي يمكن أن تتوافق مع تعريف ViCLAS أو التعريف المحفز وتتحول إلى تحقيق عن المجرم المتسلسل

- لدي قدرات مشابهة لنظام !CASEFILE
- تمت الموافقة عليه بسرعة من قبل مجتمع شرطة أونتاريو باعتباره الحزمة الموحدة الوحيدة المفضلة
- تحديثه بانتظام بتوجيه من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية
- بتوحيده وقدرته على مشاركة المعلومات التي يضمنها حظر قوي ضد "التحسينات" أو التلاعب من قبل القوات الفردية التي قد تحسنه بنسبة 10% وتدمر 90% من قيمته كنظام مشترك وموحد لتبادل المعلومات
- مدعوم بتدريب أساسي على الكمبيوتر لجميع المحققين الذين سيستخدمون البرنامج والتدريب المتقدم لمن هم في صلب التحقيق

23. يُستحسن إجراء توحيد نهائي لأنظمة معلومات وتسجيلات الشرطة الأخرى ومعايير المعلومات والحواسيب المركزية، من النوع الموصى به في مؤتمرFire College ، بحيث لا يتعارض هذا العمل مع الموافقة الفورية على نظام معلومات محوسب واحد مشترك لإدارة القضايا من نوع !CASEFILE

24. ثمة حاجة إلى التدريب المتخصص كأحد أسس دفاع جديد ضد المجرمين المتسلسلين، ولا سيما في المجالات التالية:

- التدريب على إدارة القضايا الرئيسية والتحقيقات المشتركة بين الولايات القضائية لكبار المسؤولين المختارين خصيصًا

في القيادة وكبار المحققين وأعضاء فرق الدعم متعددة التخصصات، ليشمل موضوعات مثل

- المشاكل الخاصة للتحقيقات في المجرمين المتسلسلين
- المشاكل الخاصة للتحقيقات المشتركة بين الولايات القضائية
- التنسيق الإعلامي
- دعم الضحايا
- ادارة الضغط
- إدارة المعلومات
- تدريب متخصص للمحققين الجنائيين في التحقيقات في جرائم القتل والاعتداء الجنسي وتحديد مسرح الجريمة

25. ثمة حاجة إلى نظام منظم تحت إشراف مجلس الإدارة المقترح للتأكد من أن وكالات إنفاذ القانون لدينا تتعلم من أخطاء الماضي ليس فقط في تحقيقات برناردو وغيرها من التحقيقات بشأن المجرمين المتسلسلين ولكن أيضًا المشاكل والحلول التي حددها هيئة محلفي الأطباء الشرعيين في أونتاريو.

26. ثمة حاجة إلى التمويل والدعم للتحقيقات بشأن المجرمين المتسلسلين بموجب القسم 9 من قانون الخزانة، تدار من خلال مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية المقترحين من خلال آلية تستند إلى نموذج التمويل الحالي دائرة المخابرات الجنائية في أونتاريو. لا يمكن استخدام هذا التمويل لغرض تخفيف تكاليف التحقيقات التي ينبغي تمويلها محليًا.

27. ثمة حاجة إلى التمويل لمجموعات التدريب، وإنشاء وصيانة فترة زمنية معقولة لفحص الحمض النووي، وبدء تشغيل وصيانة النظام المقترح. إن الأموال اللازمة ضئيلة مقارنة بالتكاليف البشرية والمالية لعدم زيادة أنظمة الحماية العامة ضد المجرمين التسلسليين، إلى مستوى أكثر معقولية. سيكون من المتهور مؤسسيًا عدم القيام بذلك.